

الأشباه والنظائر

- باب الدعوى و البيئات .
- باب الدعوى و البيئات .
- قال الماوردي في الحاوي : الدعوى على ستة أضرب : صحيحة و فاسده .
- ومجمله و ناقصة و زائدة و كاذبة .
- فالصحيحة : ما استجمعت فيها شروط الدعوى .
- والفاسدة : ما اختل منها شرط في المدعي كما إذا ادعى المسلم نكاح .
- المجوسية أو الحر الموسر نكاح أمة أو في المدعى به كدعوى الميتة و الخمر أو .
- سبب الدعوى كدعوى الكافر شراء المصحف و المسلم و طلب تسليمه و كذلك من .
- ذكر سببا باطلا لاستحقاقه .
- و المجمله : كقوله : لي عليه شيء و هي الدعوى بالمجهول فلا تسمع إلا .
- في صور ستأتي .
- و الناقصة : إما لنقص صفة كقوله : لي عليه ألف و لا يبين صفتها أو .
- شرط كدعوى النكاح من غير ذكر و لي و شهود و كلاهما لا تسمع إلا دعوى الممر في .
- ملك الغير أو حق إجراء الماء فلا يشترط تعيين ذلك بحد أو ذرع .
- بل يكفي تحديد الأرض و الدار .
- و الزائدة : تارة لا تفسد نحو ابتعته في سوق كذا أو على أن أرده بعيب إذا .
- وجد و تارة تفسد نحو : ابتعته على أن يقلني إذا استقلته .
- و الكاذبة : هي المستحيلة : كمن ادعى بمكة أنه تزوج فلانة أمس بالبصرة .
- قاعدة .
- كل أمين : من مرتهن و وكيل و شريك و مقارض و ولي محجور و ملتقط .
- لم يملك و ملتقط لقيط و مستأجر و أجير : و غيرهم يصدق باليمين في التلف على .
- حكم الأمانة إن لم يذكر سببا أو ذكر سببا خفيا .
- فإن ذكر سببا ظاهرا غير معروف فلا بد من إثباته أو عرف عمومه يحتج إلى .
- يمين أو عرف دون عمومه صدق بيمينه .
- و كل أمين مصدق في دعوى الرد على من ائتمنه إما جزما أو على المذهب إلا .
- المرتهن و المستأجر .
- قاعدة .

إذا اختلف الغارم و المغروم له في القيمة فالقول قول الغارم لأن الأصل براءة .

ذمته .

قاعدة .

إذا اختلف الدافع و القابض في الجهة فالقول قول الدافع إلا في صور .

الأولى : بعث إلى بيت من لا دين عليه شيئاً ثم قال : بعثته بعوض و أنكر .

المبعوث إليه فالقول قوله قاله الرافعي في الصداق .

الثانية : عجل زكاة و تنازع هو و القابض في اشتراط التعجيل صدق القابض .

على الأصح .

الثالثة : سأله سائل و قال : إني فقير فأعطاه ثم ادعى دفعه فرضا و أنكر .

الفقير صدق الفقير لأن الظاهر معه خلاف ما إذا لم يقل إني فقير فالقول قول الدافع .

قاله القاضي حسين